مدار الإسرائيلي المنتصف

الثلاثاء ٢٠٢١/١٠/٢٦ الموافق ١٩ ربيع الأول ١٤٤٣هـ العدد ٥١٣ السنة التاسعة عشرة

المنتصف الإسرائيلي

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

بحث جديد لـ«مركز مولاد»: إخلاء مستوطنات في أراضي ٦٧ ممكن بوسائل غير عسكرية ودون صدامات عنيفة!

صفحة (٢)

إسرائيل والدولة الفلسطينية.. من الإقرار اللفظي إلى الرفض الصريح!

صفحة (٣)

جدل في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي حول مشروع قانون يستهدف نتنياهو وحراك جديد على رئاسة الليكود!

كتب برهوم جرايسي:

تسعى الحكومة الإسرائيلية، حتى الأسبوع المقبل، لتمرير مشروع الموازنة العامة للعامين الجاري والمقبل، بهدوء ودون إحداث شرخ في الائتلاف الهش، إلا أن وزير العدل جدعون ساعر، رئيس حزب «أمل جديد»، والمنشق عن حزب الليكود، نشر مسودة مشروع قانون يمنع بموجبه عضو كنيست يواجه لائحة اتهام خطيرة من تكليفه بتشكيل حكومة، وهو قانون يستهدف شخص بنيامين نتنياهو، وفي داخل الائتلاف هناك من يعارضه. وتزامن نشر المسودة مع استئناف الحراك الداخلي في الليكود للمنافسة على رئاسة الحزب، وهذه المرّة بإعلان رئيس الكنيست السابق يولي إدلشتاين ترشيح نفسه لرئاسة الحزب، حتى في مواجهة نتنياهو.

وفكرة قانون يمنع من هو متورط بلوائح اتهام في قضايا فساد، ظهرت بعد انتخابات نيسان ٢٠١٩، الانتخابات الأولى من ضمن الجولات الأربع التي جرت في غضون ٢٣ شهرا، بين العامين ٢٠١٩ و٢٠٢١. وكان الهدف منع تكليف بنيامين نتنياهو من تشكيل الحكومة، وتكررت المحاولة من الأحزاب المعارضة لنتنياهو بعد كل واحدة من الجولات الانتخابية الأربع. ولدى تشكيل الحكومة الحالية، أعرب وزير العدل ساعر عن نيته تمرير هذا القانون، بموازاة مشروع قانون آخر، يحدد ولايتين فقط للشخص في رئاسة الحكومة، وهذا أيضا يحد من فرص نتنياهو المنافسة على رئاسة حزبه، وتولي مهمة تشكيل حكومة. لكن ساعر واجه معارضة من نواب كتلة «يمينا» التي يتزعمها رئيس الحكومة نفتالي بينيت، وهذه الكتلة لديها رفض دائم لهذا القانون، أعربت عنه بعد كل واحدة من الجولات الانتخابية الأخيرة.

وفي حين حافظ بينيت في الأيام الأخيرة على صمته، ولم يعلق على مبادرة ساعر، وقالت مصادر في محيطه إن النقاش حوله سيكون بعد إقرار الموازنة العامة، فإن شريكة بينيت في الحزب، وزيرة الداخلية أييلت شاكيد، أعلنت رفضها لمشروع القانون، وأعلنت أن مشروع القانون لن يتم طرحه للتصويت قريبا. وتصريح شاكيد يعني أن هذا القانون خلافيّ، وبموجب اتفاقية الائتلاف، فإن كل القضايا الخلافية التي يدور حولها خلاف في الائتلاف، سيجري النقاش حولها بعد مرور عام على تشكيل الحكومة، ونيلها الثقة من الكنيست، بمعنى بعد منتصف شهر حزيران المقبل. وليس واضحا مدى الاعتراض على مشروع قانون كهذا، إذا ما سيهدد الائتلاف، لأن هذا القانون، حتى لو عارضه نواب في كتلة «يمينا»، فعلى الأغلب سيجد أغلبية في الكنيست، لأنه من المتوقع أن يحظى بتأييد كتلة «القائمة المشتركة» المعارضة.

وحسب أحد الأنظمة، فإن الحكومة أو واحدة من الوزارات تنشر بداية مسودة مشروع قانون على صفحتها في الإنترنت أمام الجمهور، لإتاحة الفرصة أمام ذوي الاختصاص لتقديم وجهة نظرهم فيه، وبعد فترة، ليست محددة، يجري إعداد مشروع القانون للمصادقة عليه في الحكومة، ومن ثم ينتقل لمسار التشريع في الكنيست.

وكما يبدو فإن هدف ساعر من نشر مسودة مشروع القانون، منذ الآن، هو كسب وقت، إلى حين مرور عام على تشكيل الحكومة. وقالت مصادر في محيط ساعر إنه مُصرٌّ على تمرير مشروعي القانونين، الأول المتعلق بالفساد ومنع المتهم من تسلم مهمة تشكيل حكومة، والثاني تحديد ولايتين فقط لكل رئيس حكومة.

لا يجوز بموجب مسودة مشروع القانون، لعضو كنيست متهم بجريمة تصل العقوبة عليها لثلاث سنوات وأكثر، وفيها وصمة عار، تشكيل حكومة أو العمل كرئيس حكومة بديل أو نائب رئيس حكومة. وتندرج جريمة الاحتيال وخيانة الأمانة تحت هذه الفئة، حيث أن أدنى عقوبة لها هي السجن لمدة ثلاث سنوات، وعادة ما تحمل معها وصمة عار. والحالة الأكثر شيوعا التي ينطبق عليها القانون هي تشكيل حكومة بعد الانتخابات، وبالتالي فهي ذات صلة فقط بولاية الكنيست المقبل. وتمنح مسودة مشروع القانون رئيس لجنة الانتخابات المركزية، وهو قاض في المحكمة العليا، صلاحية اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت الوقائع الواردة في لائحة الاتهام تجعل من الممكن تحديد أن «الجريمة في ظروف القضية ليس فيها وصمة عار». في حالة كهذه يكون عضو الكنيست مؤهلا لتسلم رئاسة الحكومة. وهذا يسري أيضا على لائحة الاتهام المرفوعة قبل بدء ولاية المرشح.

وعبّر المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت، في نهاية الأسبوع الماضي، عن دعمه لمشروع القانون، في كلمة ألقاها أمام مؤتمر في جامعة تل أبيب حول موضوع «أخلاقيات النواب المنتخبين»، في الذكرى السنوية الثانية لرحيل رئيس المحكمة العليا السابق مئير شمغار.

ورفض مندلبليت الادعاءات القائلة إن هذا مشروع قانون شخصي وغير شرعي، وأضاف «بحسب ما ينبثق عن مشروع القانون، فإن التعديل ليس شخصيا بل عاما، ويتطلع إلى المستقبل، وذلك بفرض قيود وآليات رقابة وتدقيق مناسبة، مع مراعاة مبادئ النظام الهامة الأخرى التي تنطبق في نظام ديمقراطي».

وقال حزب الليكود إن «جدعون ساعر يقترح قانونا مناهضا للديمقراطية على النمط الإيراني يسعى إلى استبعاد من يحصل على ٣٥ مقعدا في الاستطلاعات، ويحظى بدعم ملايين المواطنين، كرئيس الحكومة».

كما هاجم زعيم كتلة حزب «الصهيونية الدينية»، بتسلئيل سموتريتش، مشروع القانون قائلا: «من الواضح أن مذكرة القانون معادية للديمقراطية».

ساعر ونتنياهو: «اللعبة» في أوجها. (الصورة عن: فلاش٩٠)

في المقابل، قال نائب رئيس الحكومة يائير لبيد إن «مشروع القانون يكاد يكون بديهيا. فلا يمكن لمتهم جنائيّ أن يكون رئيسا للحكومة، وفي نظام حكم سليم فإن المثال الشخصي، النقاء الأخلاقي والنزاهة حجر الزاوية للقيادة».

ورد ساعر في تغريدة في شبكة «تويتر» كاتبا إنه حينما «وافق الكنيست بالإجماع على قانون تعليق عمل رؤساء البلديات، المنتخبين مباشرة من قبل الجمهور، والذين تم تقديم لائحة اتهام بحقهم، لم يكن هناك عضو كنيست واحد ادعى أن هذا لا يتماشى مع النظام الديمقراطي. إن مسودة مشروع القانون التي نشرتها تضع معيارا مهما لقيَم الحكم. إن معارضة الاقتراح نابعة من دوافع شخصية. والتشكيك بصلاحية الكنيست في سن قانون كهذا، هو بالذات مناهض للقيم الديمقراطية».

ويقول الخبير القانوني مردخاي كريمنيتسر، في مقال له في صحيفة «هآرتس»، إن مشروع القانون يقوم على أساس قانوني متين ومقنع. كما أنه يفي بموقف المحكمة العليا بشأن ضرورة تنظيم الموضوع دستوريا. وتابع أن الحكومة والبرلمان اللذين لا يعملان على إحداث تغييرات معيارية عامة، في ضوء الممارسات الخاطئة الخطيرة التي تظهر في وضع قانوني معين، لا يؤديان دورهما بشكل صحيح. وبحسب كريمنيتسر فإن النقاش العام حول الاقتراح بدأ للتو وهو موضع ترحيب، والاقتراح لا ينطوي على تدمير الديمقراطية بل إن ترك الوضع الحالي على حاله هو ما يعرض الديمقراطية للخطر.

إدلشتاين سينافس نتنياهو

وكما ذكر فإن رئيس الكنيست السابق، يولي إدلشتاين، أعلن في الأيام الأخيرة عن ترشيح نفسه على رئاسة الليكود في مواجهة بنيامين نتنياهو. وقال في مقابلة تلفزيونية: «قررت الترشح لقيادة الحزب لأن الحكومة الحالية تشكل خطرا على دولة إسرائيل. أجرينا انتخابات أربع مرات، وفي المرات الأربع كان الليكود أكبر كتلة في الكنيست، وفشلنا أربع مرات في تشكيل حكومة». وتابع أن «الاختيار الحقيقي لأعضاء ومنتسبي الليكود لن يكون بيني وبين نتنياهو، وإنما بيني وبين يائير لبيد، لأنه إذا فشل نتنياهو أربع مرات في تشكيل الحكومة، فلماذا ينجح في المرة الخامسة؟».

وقال إدلشتاين إنه «حتى في أكثر استطلاعات الرأي إرضاء لليكود، فنحن (الليكود بقيادة نتنياهو) لا نصل إلى ائتلاف يرتكز على ٦١ نائبا». وأضاف «هناك ممثلون آخرون من المعسكر الوطني. أنا واثق من أنه عندما تكون هناك انتخابات تمهيدية وسأقود حزب الليكود لاحقا، فمن الممكن أن نشكل حكومة وطنية من دون انتخابات». ويقصد إدلشتاين بذلك أنه في حال تم انتخابه في ظل الولاية البرلمانية القائمة، فإنه قادر على تفكيك الحكومة الحالية وتشكيل حكومة جديدة برئاسته.

وأضاف إدلشتاين: «أعلم أنه لن تكون هناك انتخابات تمهيدية في الأسبوع المقبل، لكنني آمل أن تتم في الأشهر المقبلة. أي شخص يقول إنه يمكننا الانتظار لمدة ثلاث سنوات أخرى، يقول في الواقع: سنبقى ثلاث سنوات أخرى في المعارضة».

وقالت مصادر في محيط نتنياهو ردا على تصريح إدلشتاين: «الليكود حزب ديمقراطي. وقد أعيد انتخاب بنيامين نتنياهو زعيما لليكود بنسبة ضخمة بلغت ٧٢,٥ بالمئة قبل أقل من عامين. أي شخص مهتم بالترشح للقيادة مرحب به للقيام بذلك في الانتخابات التمهيدية».

وكان إعلان إدلشتاين بترشيح نفسه أمام نتنياهو مسألة وقت، بعد أن تسربت على لسانه قبل نحو ٤ أشهر تصريحات قيلت في اجتماعات مغلقة، يهاجم فيها نتنياهو، مؤكدا نيته المنافسة على رئاسة الليكود ضده في الانتخابات الداخلية القادمة.

وبحسب ما نشر، فإن إدلشتاين يقوم بخطوات من أجل ضمان إجراء انتخابات تمهيدية في الليكود في الأشهر المقبلة. وقال: «لا أريد تأجيل ذلك كثيرا. لا أنوي أن أكون ثانيا في القائمة. أنوي الانتصار» وادعى أنه في حال بدأت الحكومة الحالية تسجّل العقبات فإنه سيكون من الصعب منافسة نتنياهو.

وأضاف إدلشتاين: «لقد قام نتنياهو بكافة الأخطاء الممكنة. لماذا وافق على إعطاء جدعون ساعر، ونفتالي بينيت، وبيني غانتس والجميع رئاسة الحكومة ولم يوافق على منحها لأي شخص آخر من الليكود؟ لماذا على الليكود خسارة الحكم؟».

وهذا هو الإعلان الرسمي الأول من شخصيات الليكود المعنية بالمنافسة على رئاسة الحزب. فمن المعروف أن أسماء عديدة أعلنت بشكل غير مباشر عن نيتها المنافسة على رئاسة الحزب، ولكن لم يكن جميعهم معنيين بمنافسة نتنياهو، وإنما بعد أن يتنحى، ومن بينهم عضو الكنيست يسرائيل كاتس، الأقوى في الجهاز التنظيمي وقواعد الحزب، والنائب السابق جلعاد إردان، والنائب آفي ديختر، والنائبة ميري ريغف، والرئيس الأسبق لبلدية القدس، نير بركات، الذي أقام في نهاية حزيران الماضي، مهرجان دعم له، بمشاركة ٤ آلاف شخص، بينهم عدد من أعضاء الكنيست من الليكود، وبكلفة إجمالية للمهرجان قدّرت بنحو ٧٠٠ ألف شيكل، إلا أن هذا المبلغ لا يساوي شيئاً لدى من حقق خلال عام واحد زيادة لأرباحه بنحو ٥٧٥ مليون دولار، وبات مع شقيقه يملكان ثروة تقدر بـ ٩٠٠ مليون دولار، بحسب تقرير الأثرياء السنوي الذي تصدره المجلة الشهرية لصحيفة «ذي ماركر»، في شهر حزيران الماضي، وهو بذلك عضو الكنيست الأغنى دون منافس.

ورغم مرور ٧ أشهر على الانتخابات البرلمانية، وأكثر من ٤ أشهر على تشكيل الحكومة، التي يبدو أنها ستصمد لفترة أكثر مما توقعه معارضوها، فإن الشخص الذي من المفترض أن يكون الأقوى في المنافسة على رئاسة الليكود، بعد نتنياهو، لم يعلن نيته بعد، والقصد النائب السابق ذكره يسرائيل كاتس، الذي أعلن في ما مضى أنه سينافس على رئاسة الليكود بعد نتنياهو، وليس في مواجهة نتنياهو، ولكن ليس واضحا إذا سيبقى على ذات الموقف أمام المنافسات المعلنة.

على أي حال فإن الانتخابات الداخلية في الليكود لا تلوح في الأفق قريبا، فقد توقع النائب حاييم كاتس أن انتخابات كهذه ستكون فقط تمهيدا للانتخابات البرلمانية المقبلة، في حين قال رئيس كتلة الليكود البرلمانية، ميكي زوهر، إن الانتخابات الداخلية في الحزب لن تكون قبل ستة أشهر من الآن.

وكانت أنباء داخل الليكود قد ذكرت في الأيام الأخيرة أن كل منافسي نتنياهو يرفضون إجراء انتخابات سريعة لرئاسة الليكود، قد يسعى لها نتنياهو لقطع الطريق أمام منافسيه الكُثر.

كلمة في البداية

مؤتمر مدريد بعد ٣٠ عاماً.. أبرز ما يمكن استخلاصه

بقلم: أنطوان شلحت

تُصادف هذا الشهر ذكرى مرور ٣٠ عاماً على انعقاد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١/١١/١ -١٠/٣٠) والذي شارك فيه بنيامين نتنياهو عندما كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية الإسرائيلي. ولا شك في أن العودة إليه وإلى ما تلاه من تطوّرات وصولاً إلى أيامنا الراهنة، من شأنها أن تُوضّح بعض ما يمكن وصفه بأنه ثوابت موقف إسرائيل حيال عملية التسوية التي ترمي إلى أن تحققها لقضية صراعها مع الفلسطينيين.

بيد أن هذه الوقفة تأتي، على وجه التحديد، في سياق نفض الغبار عن السردية الإسرائيلية الأكثر تداولاً لهذا المؤتمر من جهةٍ، وأيضاً من أجل تأصيل طرائق المقاربة والتأويل لما شهده المؤتمر من مُقدّمات ووقائع من جهةٍ ثانيةٍ.

ولعلّ أول ما يتعيّن التنويه به بهذا الصدد هو حقيقة أن إسرائيل أرغمت على المشاركة في هذا المؤتمر في حينه، بعد أن هدّد الرئيس الأميركي في ذلك الوقت جورج بوش الأب رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك إسحق شامير بعدم منحه ضمانات لازمة لقروض طلبتها حكومته، ما يعني أن هذا الأخير كان رافضاً لعقده أصلاً. في الوقت نفسه يتعيّن أن نتوقف ولو بإيجاز أمام ما يلي: بدايةً نجمت معارضة إسرائيل لعقد مؤتمر دوليّ للسلام، كما يؤكد مقربون من شامير، عن حقيقة أن فكرة المؤتمر الدولي كانت فكرة عربيّة بالأساس، يُراد منها أن يُصار إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ والذي، وفقاً لقراءة إسرائيل، يتحدث عن الانسحاب من أراضٍ محتلة (منذ العام ١٩٦٧)، وحدود آمنة ومعترف بها، وحل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

غير أنه في إثر اضطرار إسرائيل إلى المشاركة في المؤتمر، بذلت كل ما تستطيع في سبيل تحقيق ما يلي: استبعاد فكرة رعاية الأمم المتحدة للمؤتمر، وعدم البحث في ما بات يسمى لاحقاً بـ«القضايا الجوهرية»، وضمان أن لا تكون هناك أي استمرارية للمؤتمر. كما كانت حريصة على أن يتضمن المؤتمر إمكان إجراء مفاوضات ثنائية منفصلة من دون حضور طرف ثالث. وفي ذلك الوقت لم يكن هناك قبول إسرائيلي لفكرة وجود وفد فلسطيني مفاوض مستقل بل كان مثل هذا الوفد جزءاً من الوفد الأردني، وتشكّل من شخصيات من الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧. واتفقت إسرائيل مع الأميركيين، طبقاً لما نُشر من جانبها، على أن تكون مثل هذه المفاوضات من دون شروط مسبقة، وأن يكون قرار ٢٤٢ أساساً لها، مع احتفاظ كل طرف بالحق في تفسير القرار بموجب طريقته.

وبحسب ما يؤكده يوسي أحيميئير، مدير مكتب شامير إبان تولّيه منصب رئيس الحكومة (١٩٨٨-١٩٩٢)، فقد رفض هذا الأخير رفضاً باتاً صيغة «الأرض مقابل السلام» وطرح بدلاً منها صيغة: «السلام مقابل السلام». وقد «كان (شامير) فخوراً حتى يومه الأخير بأنه في عهده لم تُسلّم إسرائيل سنتمتراً واحداً من أجزاء وطنها»، على حدّ تعبير أحيميئير.

لئن كان هذا يضعنا مباشرة أمام أصل معادلة «السلام مقابل السلام» التي يتبناها نتنياهو ويزعم أن جهات عربيّة تتساوق معها في الآونة الأخيرة، فإنه في الوقت ذاته يسلّط الضوء على حقيقة أن نتنياهو هو مُكمّل درب شامير.

ويمكن القول إن إكمال الدرب هذا ينسحب كذلك على معارضة نتنياهو المشاركة في مؤتمر السلام الدولي الذي عقد في العاصمة الفرنسية باريس في كانون الثاني ٢٠١٧. وكما هو معلوم، شارك في هذا المؤتمر وزراء خارجية ومندوبو أكثر من ٧٠ دولة ومنظمة دولية، ولكن من دون مشاركة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. وتم التأكيد في بيانه الختامي على أنه لا بديل عن حل الدولتين لإنهاء الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، ودعا البيان الطرفين إلى الامتناع عن اتخاذ أي خطوات أحادية الجانب من شأنها التأثير على طبيعة قضايا التسوية النهائية، ومنها القدس والحدود والأمن واللاجئون، وفي الوقت نفسه شدّد على أن هذه التسوية يجب أن تحفظ أمن إسرائيل.

وما يجدر التذكير به أنه في حين أن الولايات المتحدة مارست، عند انعقاد مؤتمر مدريد قبل ٣٠ عاماً، ضغطاً على إسرائيل من أجل المشاركة فيه، فإنها لم تمارس عليها أي ضغط للمشاركة في مؤتمر باريس. أكثر من ذلك نُشر في إسرائيل أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي شارك في مؤتمر باريس وكان على وشك انتهاء ولايته هو وإدارة رئيسه باراك أوباما وتسليمها إلى الإدارة التي خلفتها برئاسة دونالد ترامب، اتصل هاتفياً بنتنياهو وأكد له أنه لن تكون هناك أي استمرارية للمؤتمر في مجلس الأمن الدولي (وقف في خلفية هذا التأكيد أنه سبق عقد المؤتمر قيام مجلس الأمن باتخاذ القرار رقم ٢٣٣٤ الذي دان الاستيطان الإسرائيلي في أراضي ١٩٦٧ ودعا إلى منع تفاقم هذا الضرر) وطمأنه بأن الولايات المتحدة ستعارض أي طرح منبثق عن المؤتمر قد يُعرض على مجلس الأمن الدولي، كما أطلعه على الخطوات التي اتخذها الأميركيون في مؤتمر باريس بهدف ما وُصف بأنه «تليين» نصّ بيانه الختامي. وبالرغم من ذلك أعلن نتنياهو أنه سيقاطع المؤتمر لأنه ما يزال يتمسك بـ«مبدأ المفاوضات المباشرة مع الفلسطينيين». وتعقيباً على هذه المقاطعة كتبت صحيفة «هآرتس» في مقال افتتاحي تقول: يبدو أن أي منتدى دولي لا يتبنى سياسة إسرائيل كاملة هو في نظر نتنياهو منتدى مُعادٍ، كما لو أن ما جرى هو اجتماع لدول عربية أو إسلامية!

وإجمالاً، أبدت إسرائيل ارتياحها بسبب النجاح في منع طرح البيان النهائي لمؤتمر باريس على مجلس الأمن الدولي، وأكد بعض المسؤولين أن ضمان عدم إقدام مجلس الأمن الدولي على بحث المسألة الفلسطينية مُجدّداً يعتبر «إنجازاً حقيقياً لإسرائيل»!

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

معنى إسرائيل

يعقوب م. رابكِنْ

ترجمة وتقديم:

حسن خضر

التوسع الاستيطاني: مشهد من مستوطنة «رحاليم» المقامة على أراضي قرية يتما جنوب نابلس. (أف ب)

بحث جديد لـ«مركز مولاد»: إخلاء مستوطنات في أراضي ٦٧ ممكن بوسائل غير عسكرية ودون صدامات عنيفة!

كتب سليم سلامة:

تكرست، خلال أعوام العقد الأخير بشكل خاص، رؤية سياسية تجاهر بأن تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني عبر تقسيم البلاد إلى دولتين لم يعد ممكناً أو قابلاً للتطبيق على أرض الواقع بعد. وتدفع هذه الرؤية نحو إقصاء القضية الفلسطينية عن دوائر النقاش السياسي العام، على الصعيد الدولي عموماً وفي داخل دولة إسرائيل بشكل خاص، مما أسهم ويسهم في تغيير أنماط السلوك الانتخابي كما يُترجَم في تصويت المواطنين اليهود وما يتمخض عنه من نتائج انتخابية برلمانية، الأمر الذي يدفع بالتالي إلى تنامي وانتشار الاعتقاد بحلول بديلة، في مقدمتها بالطبع حل الدولة الواحدة. ويرتبط تراجع «حل الدولتين» في الرأي العام، الإسرائيلي، الفلسطيني والعالمي، إلى حد كبير وبصورة وثيقة جداً، بجملة من الآراء والمعتقدات التي تبلورت بشأن مشروع الاستيطان الإسرائيلي في مناطق الضفة الغربية وواقع انتشار المستوطنات فيها، وفي مقدمتها الاعتقاد بأن الكثافة الاستيطانية خلقت واقعاً جديداً غير قابل للتغيير والعودة إلى ما كان عليه الوضع سابقاً. معنى ذلك، ببساطة، إنه ما دام الواقع الاستيطاني قد أصبح بهذه الدرجة من الكثافة والتعقيد، فليس من الممكن بعد إخلاء مستوطنات من الضفة الغربية، ما يعني بالتالي أنه من غير الممكن بعد تطبيق «حل الدولتين» على أساس تقسيم البلاد.

شكلت هذه الرؤية السياسية المحرّك الأساس للبحث الجديد الذي أجراه ثلاثة من باحثي مركز «مولاد، لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» (هم: أفنير عنبار، أساف شارون وعومر عيناف) ونشره المركز في أواسط الشهر الجاري تحت عنوان «إخلاء مدني غير عنيف: تفكير من جديد في إنهاء مشروع المستوطنات». ويحلل هذا البحث، بصورة شمولية، فرص وإمكانيات إخلاء المستوطنات الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية ليصل في النهاية إلى دحض ما يصفه بـ «خرافة كون المستوطنات واقعاً غير قابل للعكس» واقتراح توجه عملي جديد لإخلائها هو: الإخلاء المدني غير العنيف. ويتمثل هذا الاقتراح في استبدال القناعة السائدة، القائمة على أن إخلاء المستوطنات لا بد أن يجري من خلال استخدام دولة إسرائيل قوتها العسكرية، بتوجه آخر يقوم على «استخدام الدولة قوتها المدنية»، أي ـ الإدارية، الاقتصادية والقضائية. ويرتكز هذا التوجه على إدراك نقطة ضعف المستوطنات المركزية باعتبارها «نقاطاً استيطانية زُرعت، بدوافع سياسية وبصورة اصطناعية، في قلب منطقة معادية لكنها أخفقت في تحقيق مهماتها الثلاث المركزية والحاسمة: تغيير المكانة القانونية لمناطق الضفة الغربية، تحقيق وتثبيت مكانة اقتصادية مستقلة (خاصة بالمستوطنات) وإحداث تغيير جوهري في الرأي العام الإسرائيلي فيما يتعلق بمسألة تقسيم البلاد بين الشعبين».

هذا الإخفاق المتعدد الجبهات يتجسد، كما يبين البحث، في حقيقة أنه بعد عشرات السنين من السيطرة العسكرية الإسرائيلية على المناطق الفلسطينية، لا تزال هذه المناطق ووضعيتها القانونية موضع خلاف فكري وسياسي بين الجمهور الإسرائيلي وثمة أغلبية بين المواطنين اليهود تؤيد إخلاء المستوطنات في إطار تسوية سياسية مع الفلسطينيين. وفي موازاة ذلك، لا يزال الموقف السائد لدى الدول الصديقة والحليفة لإسرائيل، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وغيرها من الدول الأوروبية، كما لدى المجتمع الدولي بصورة عامة، أن المستوطنات غير شرعية ومن الواجب إخلاؤها؛ وهو موقف يستقطب إجماعاً دولياً شاملاً.

العقبة الأساسية والحل الواقعي الوحيد

في ضوء الإخفاقات الثلاثة المذكورة، يخلص بحث مركز «مولاد» إلى الاستنتاج ليس فقط أن إخلاء المستوطنات ممكن بالتأكيد، بل أن تنفيذه ممكن أيضاً من دون دفع المجتمع الإسرائيلي إلى هاوية أزمة وصدام داخلي. وما دام إخلاء المستوطنات ممكن، كما يقول البحث، فإن عودة «حل الدولتين» إلى مركز المنصة السياسية تصبح مسألة وقت فقط لا غير، ما يعني أن «حل الدولتين» ما زال وارداً وممكناً، «بل ما زال الحل الواقعي الوحيد للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني»، كما يؤكد البحث الذي يمتد على ٩٢ صفحة شملت ملخصاً ومقدمةً، تلخيصاً وثبتاً بالمصادر، إضافة إلى القسمين المركزيين اللذين شملا العديد من العناوين. القسم الأول بعنوان «هل ما زال بالإمكان تقسيم البلاد؟» وتضمن العناوين التالية: موجز تاريخ الاستيطان (في الضفة الغربية)؛ بداية الاستيطان؛ المستوطنات منذ الانقلاب (القصد: الانقلاب الذي حصل في العام ١٩٧٧ بفوز الليكود واليمين بقيادة مناحيم بيغن في الانتخابات واستلامه مقاليد الحكم في إسرائيل للمرة الأولى منذ تأسيسها واضعاً بذلك حداً لنحو ٣٠ سنة متواصلة من حكم «حركة العمل» على اختلاف أحزابها ومسمياتها) حتى أوسلو (اتفاقيات أوسلو التي جرى التوقيع عليها في أيلول ١٩٩٣)؛ المستوطنات منذ أوسلو حتى اليوم؛ هل انتصر المستوطنون؟؛ نظرية اللاعودة؛ الضم في حكم الواقع (دي فاكتو)؛ الاستيطان في القلوب؛ أزمة الانفصال؛ الضم الذي لم يتم. ثم يلي ذلك القسم الثاني بعنوان «كيف ننفذ الإخلاء؟ الأسس الفكرية والعملية للإخلاء المدني» ويتضمن العناوين التالية: توجه عام نحو الإخلاء المدني؛ الجانب الاقتصادي؛ الجانب القانوني؛ الجو الجماهيري والرأي العام؛ سوابق وعِبَر: من الجزائر حتى «غوش قطيف»؛ إخفاقات الانفصال؛ الوضع منذ ذلك الوقت حتى اليوم والدروس التي استخلصتها الدولة؛ معارضة.

ينطلق هذا البحث من قاعدة الإيمان بأن المستوطنات تشكل العقبة الأساسية أمام التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، رغم حملة الإنكار الواسعة التي يشنها معسكر الرافضين لأي طابع إقليمي/ جغرافي للنزاع، والذي انضمت إليه خلال السنوات الأخيرة، «بشكل مفاجئ» على حد تعبير معدّي البحث، أوساط غير قليلة من معسكر المؤيدين للتسوية السلمية الذين بدأوا يتقبلون وجود المستوطنات وينظّرون لحلول تقوم على إبقاء هذه المستوطنات على حالها، سواء كانت دوافعهم لذلك عملية أو أيديولوجية.

فقد أصبح الادعاء بأنه لم يعد من الممكن تقسيم البلاد إلى دولتين على أساس خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ بسبب تفشي المستوطنات ادعاءً رائجاً جداً خلال السنوات الأخيرة، يقول بصورة أساسية إنه لم يعد من الممكن بعد إخلاء المستوطنين من منازلهم، مثلما حصل في سيناء أو في قطاع غزة. كما يسجل أصحاب هذا الرأي جملة من الحقائق ذات العلاقة بالموضوع، أبرزها: التغيرات الديموغرافية الحاصلة في تركيبة الجيش الإسرائيلي؛ تجذر وتعاظم قوة المستوطنين ومواقعهم في مؤسسات الدولة المختلفة؛ التكلفة الباهظة لإعادة إسكان المستوطنين في داخل إسرائيل؛ والصراع الجماهيري غير المسبوق الذي قد ينشأ في حال اتخاذ قرار الإخلاء. هذه الأسباب والعوامل مجتمعة لا تترك، في رأي هؤلاء، أي خيار آخر سوى التخلي عن فكرة تقسيم البلاد و«حل الدولتين» والتفكير، عوضاً عن ذلك، بحلول بديلة أخرى للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

لكن البحث يصر على التأكيد على أنه «بالرغم من صعوبة التفكير بتطبيق حل الدولتين في الظروف السياسية ـ الحزبية الداخلية في إسرائيل والسياسية الإقليمية والدولية الراهنة، إلا أنه ليس ثمة اليوم، ولا في الأفق المنظور، أي حل آخر يمكنه ضمان العيش الآمن واللائق لليهود والفلسطينيين ما بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط»، ذلك أن جميع البدائل الأخرى المطروحة للحل اليوم، سواء كان حل الدولة الديمقراطية الواحدة المشتركة أو حل دولة الأبارتهايد أو حل الإطار الكونفدرالي، تقوم على التجاهل التام لحقائق الأساس في النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وللطموحات الوطنية لدى كلا الشعبين. ولذلك، فعلى الرغم من المفاوضات الفاشلة المستمرة منذ سنوات عديدة وما يسببه ذلك من تآكل في ثقة الجمهور في كلا الجانبين، إلا أن «حل الدولتين يبقى الإمكانية الواقعية الوحيدة لإنهاء النزاع»، كما يقول البحث ويضيف: «وهذا يعني أنه لا يمكن حل النزاع من دون التصدي لمسألة المستوطنات».

الخرافات «الاستيطانية» والإخلاء المدنيّ

يضع البحث في سياق «التصدي لمسألة المستوطنات»، مقولتين مركزيتين في صلب النقاش حول الموضوع ـ الأولى: إن القبول بوجود المستوطنات يعني، بالضرورة، القبول باستمرار النزاع العنيف بين الطرفين، سواء كان ذلك نتيجة استمرار الوضع القائم (ستاتيكو) الحالي المتمثل في بقاء الاحتلال العسكري للمناطق الفلسطينية، أو نتيجة تفاقم الوضع وتدهوره نحو حرب مدنية شاملة في أعقاب ضم المناطق الفلسطينية إلى إسرائيل رسمياً. والثانية: إن «التشكيك في إمكانية إخلاء المستوطنات نابع من قراءة مغلوطة للواقع الميداني». أما القراءة الصحيحة بحسب البحث، فهي أنه «بالرغم من أن دولة إسرائيل ومؤسساتها وأذرعها المختلفة هي التي بادرت إلى إنشاء المستوطنات ورعتها وشجعت نموها وازدهارها»، إلا أن المستوطنات لا تشكل «كنزاً نفيساً» سوى في أعين «مجموعة صغيرة فقط في المجتمع الإسرائيلي، هي التي تتبنى معتقدات دينية مسيانية غير مقبولة لدى الأغلبية الساحقة من المواطنين». ويرى الباحثون أن واقع تجذر المستوطنات واستعداد إسرائيليين كثيرين للقبول بوجودها بالرغم من «الثمن» المترتب على ذلك إنما ينبع، إلى حد كبير، من عدد من الخرافات والأساطير التي ارتبطت بها، ارتباطاً وثيقاً. ويركز البحث على اثنتين من هذه الخرافات، على وجه الخصوص، هما: الأولى ـ أن توسع الاستيطان اليهودي في المناطق قد تجاوز منذ زمن بعيد نقطة اللاعودة، ولذا فقد أصبح من غير الممكن إخلاء المستوطنات؛ والثانية ـ أن إخلاء المستوطنات سيكون منوطاً بصدامات عنيفة بين الدولة وأذرعها وبين المستوطنين، قد تتدهور إلى حرب أهلية داخلية.

هنا، يأتي البحث ليدحض خرافة اللاعودة وليتجاوز «خطر الصدام المحتمل» باقتراحه توجهاً عملياً جديداً للإخلاء. يخصص الباحثون الجزء الأول من بحثهم هذا لتحليل «نظرية»/ خرافة اللاعودة التي استقطبت اهتمام وتأييد أوساط واسعة في الرأي العام الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة، ثم يبين أن هذه «النظرية» تقوم على رؤية ضيقة جداً، أو مغلوطة تماماً، للواقع وللعوامل المختلفة. وفي هذا السياق، يؤكد البحث على ضرورة الأخذ بالمعطيات الصحيحة وذات العلاقة، وفي مقدمتها: حتى العام الجاري، ٢٠٢١، بلغ عدد المستوطنين الذين يعيشون في المستوطنات الإسرائيلية نحو ٦٦٠,٠٠٠ إسرائيلي، نحو ٢٢٠,٠٠٠ منهم يعيشون في القدس الشرقية ومحيطها «وهؤلاء غير مرشحين للإخلاء في إطار أية تسوية سياسية مستقبلية»! لكن أغلبية المستوطنين الـ ٤٤٠,٠٠٠ الآخرين، الذين يشكلون ١٤ بالمئة فقط من مجموع السكان في الضفة الغربية، تعيش في نطاق ما يسمى «الكتل الاستيطانية» الكبيرة التي «ثمة تواصل جغرافي بينها وبين دولة إسرائيل، ولذا فهي أيضاً غير مرشحة للإخلاء في إطار تسوية سياسية مستقبلية»! ومن هنا، فإن عدد المستوطنين الإجمالي الذين سيضطرون إلى مغادرة «منازلهم» في إطار عملية «إخلاء المستوطنات» يتراوح ما بين ١١٥,٠٠٠ و١٧٥,٠٠٠ فقط، من أصل ٦٦٠,٠٠٠ مستوطن. أي أن نحو ٨٠ بالمائة من مجمل المستوطنين سيبقون في «منازلهم» الاستيطانية القائمة، حتى بعد التوقيع على اتفاقية الإخلاء.

صحيح أن الـ ٢٠ بالمائة المتبقين، الذين سيكون من الواجب إخلاؤهم، يشكلون مجموعة سكانية كبيرة نسبياً، يفوق عددها بكثير عدد المستوطنين الذين تم إخلاؤهم من قطاع غزة ضمن «خطة الانفصال» في صيف العام ٢٠٠٥، لكن المقارنة بين الإخلاء من الضفة الغربية ومن قطاع غزة يمكن أن تكون صحيحة في حال تماثل وسائل الإخلاء وأدواته، فقط. وإضافة إلى الجانب الديمغرافي، من الأهمية بمكان أيضاً التدقيق في الوضع الاقتصادي والقانوني لمستوطنات الضفة الغربية، مقارنة بما كان عليه الوضع في مستوطنات قطاع غزة. ذلك أن فحص وضعية المستوطنات ومكانتها من هذه الجوانب كلها يكشف حقيقة كونها «أكثر هشاشة مما يعتقد كثيرون». وهي حقيقة كان قد تنبه إليها وأدركها جيداً زعماء طلائع المشروع الاستيطاني المتمثلة في حركة «غوش إيمونيم»، إذ جاهروا منذ ذلك الحين بالرأي القائل إن «إقامة المستوطنات لن تؤدي إلى نشوء واقع غير قابل للتغيير في المناطق».

أما التوجه العملي الجديد للإخلاء فيتمثل فيما يطلق عليه البحث اسم «الإخلاء المدنيّ» الذي يخصص له الباحثون الجزء الثاني من بحثهم فيرسمون من خلاله بديلاً يقوم على استخدام الوسائل المدنية من خلال الإقرار بحقيقة أولية وقاعدية مفادها أنه بدون الدعم الاستثنائي في حجمه وأبعاده، اقتصادياً، عسكرياً، قانونياً وإدارياً الذي توفره دولة إسرائيل بسخاء مذهل، لما استطاعت هذه المستوطنات البقاء على حالها وفي مواقعها، إطلاقاً. ومن هنا، فإن الحكومة التي ترغب في إخلاء المستوطنات تستطيع القيام بذلك بواسطة وقف هذا الدعم الخاص والاستثنائي في عديد المجالات المختلفة. ففي اللحظة التي تقرر فيها دولة إسرائيل تغيير سياستها وتغيير سلم أولوياتها الوطنية وتقليص الدعم للمستوطنات، يصبح الحفاظ على مستوى معيشي مماثل لما هو قائم فيها اليوم، أو قريب منه حتى، مهمة صعبة المنال، بل مستحيلة لا يستطيع الجزء الأكبر من سكان هذه المستوطنات بلوغها.

في الجانب القانوني، يقوم وجود المستوطنات على بنية قانونية مصطنعة ومتشعبة أُعِدّت، منذ البداية، لنسخ النظام القانوني القائم في داخل حدود دولة إسرائيل ونقله إلى مناطق الضفة الغربية بحيث يسري على المستوطنات والمستوطنين، لكن ليس على جيرانهم الفلسطينيين. هنا، من شأن إلغاء هذه البنية القانونية ـ وهو ما يمكن تنفيذه بسهولة فائقة ـ أن يغير بصورة جوهرية وجذرية واقع المستوطنات وواقع حياة المستوطنين فيها، بما يسهّل مهمة إخلائهم منها إلى درجة كبيرة جداً.

على هذا، فإن الرواية السائدة في الخطاب السياسي الإسرائيلي وفي الرأي العام الإسرائيلي بشأن الحاجة إلى إخلاء المستوطنين بالقوة ليست سوى خرافة، لا يستفيد منها ومن تكريسها سوى حركة الاستيطان نفسها، قادتها وأحزابها السياسية. لأن الحقيقة ـ كما يؤكدها البحث ـ هي أنه بالإمكان تفكيك الغالبية الساحقة من المستوطنات بطرق ووسائل إدارية، مثل تغيير سلم الأولويات في الميزانية العامة لدولة إسرائيل، إلغاء النظام القانوني الداعم للمستوطنات، الاستعداد المسبق لتقديم التعويضات ولإعادة إسكان المستوطنين الذين يتم إخلاؤهم في داخل دولة إسرائيل وتقليص البنى التحتية المدنية في المستوطنات.

ختاماً، ينوه الباحثون بأن ما طرحوه في بحثهم هذا لا يشكل «مساراً متكاملاً للإخلاء المدني» وإنما هو «بمثابة إرساء أسس لنقاش من نوع جديد حول إخلاء المستوطنات»، مضيفين: «إن دفنا الأساس هو توسيع حدود التفكير وإغناء المخيال السياسي لدى مؤيدي التسوية السياسية الخاصة بمسألة المستوطنات، إذ أن تطوير التوجه المرسوم هنا بخطوط عريضة عامة هو إحدى المهمات الأساسية الملقاة على عاتق مؤيدي التسوية السياسية خلال السنوات القريبة القادمة».

إسرائيل والدولة الفلسطينية.. من الإقرار اللفظي إلى الرفض الصريح!

كتب نهاد أبو غوش:

لسنوات طويلة خلت، كان الحديث عن حل الدولتين، أو شعار «دولتين لشعبين»، محورا للصراع والمواجهات السياسية والفكرية، بين من يسمون أنفسهم أنصار السلام في إسرائيل أو قوى اليسار عموما، ومعارضيهم من الأحزاب اليمينية ودعاة أرض إسرائيل الكاملة. وبدا أن القبول بدولة فلسطينية تعيش إلى جانب إسرائيل، وبصرف النظر عن طبيعة هذه الدولة وحدودها ومدى تمتعها بالسيادة أم لا، من المستلزمات الضرورية لإظهار الرغبة في السلام، حتى أن بنيامين نتنياهو اضطر لمجاراة هذا الميل في خطابه الشهير بجامعة بار إيلان. ولكن مع الوقت، ومع استقرار حكم اليمين في إسرائيل، والتغييرات العملية على أرض الواقع نتيجة توسيع الاستيطان والزيادة المطردة في أعداد المستوطنين، تراجع هذا الشعار تدريجيا، وخبا بريقه حتى لدى من يصنفون أنفسهم على أنهم «قوى السلام» في إسرائيل، فغاب عن المعارك الانتخابية الأخيرة، إلى حد الجهر بمعارضته الصريحة من قبل رئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت.

رفض قاطع

استبق بينيت كما هو معروف، لقاءه الأول مع الرئيس الأميركي جو بايدن بإعلان رفضه القاطع لقيام دولة فلسطينية، وأعرب في عدد من اللقاءات المتتابعة مع كل من صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في ٢٥ آب الماضي، و«معاريف» العبرية في أيلول الماضي، ومع عدد من محطات التلفزة الإسرائيلية أبرزها حواره مع القناة الحادية عشرة في ٢٠٢١/٩/١٥ عن اعتقاده بأن قيام دولة فلسطينية سوف يشكل خطأ فادحا، محذرا مما أسماه استيلاء عناصر متطرفة على هذه الدولة كما حصل عند استيلاء حركة «حماس» على قطاع غزة عقب انسحاب إسرائيل من هناك، وأكد بينيت بشكل قاطع رفضه لقيام دولة فلسطينية، بل رفضه حتى اللقاء مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مستبعدا أن يتم الوصول إلى سلام مع الفلسطينيين في الوقت الحاضر ولا حتى في المدى المنظور، وأعاد بينيت التأكيد على موقفه بحضور المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل في العاشر من تشرين الأول الجاري، إذ ادعى أن قيام دولة فلسطينية يعني «قيام دولة إرهابية على بعد سبع دقائق من بيتي (في رعنانا) ومن أية نقطة في إسرائيل»!

وعلى الرغم مما يثيره طرح حل الدولتين، أو بشكل أدق الحديث عن قيام دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، من إشكاليات وخلافات بين مختلف قوى الطيف السياسي في إسرائيل، يبدو أن طبيعة حكومة بينيت- لبيد الفضفاضة تتيح لبعض أقطابها الحديث بحرية عن تأييدهم المبدئي، أو رفضهم القاطع، لقيام دولة فلسطينية، من دون أن يكون لهذا الحديث أية تبعات عملية، أو أن يؤثر حتى على تماسك هذه الحكومة. فرئيس الحكومة المناوب ووزير الخارجية يائير لبيد قال خلال مشاركته في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في بروكسل في الثاني عشر من تموز الماضي، إنه شخصيا يدعم حل الدولتين، لكنه يرى أن هذا الحال غير قابل للتطبيق حاليا. وهو في معرض إبداء سعادته لموجات التطبيع واتفاقيات السلام بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، قال إن هذه الدائرة يجب أن تشمل الفلسطينيين في نهاية الأمر، وعن الدولة الفلسطينية التي يفكر بها قال لبيد أمام مجلس الشؤون الخارجية الأوروبي « إذا كانت هناك دولة فلسطينية فيجب أن تكون ديمقراطية ومحبة للسلام»، مضيفا وكأنه يسارع لقطع الطريق على أية توقعات عملية «لا يجب أن يطلب منا أن نبني تهديدا آخر لحياتنا».

تأييد لفظي بلا تبعات

وزير الدفاع بيني غانتس هو الآخر نقلت عنه مواقف مشابهة لدى لقائه بالرئيس الفلسطيني محمود عباس في شهر آب الماضي، فقد نقلت القناة ١٢ عن صحافيين عرب من الداخل اجتمعوا مع رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، أن غانتس قال للرئيس عباس «أنا أؤمن بحل الدولتين وأعتقد أنه الحل المناسب»، وأضاف غانتس بحسب المصادر عينها «أريد أن أكون رابين الجديد، ولكن في هذه الحكومة هناك حدود».

لكن مكتب غانتس، وجريا على عادة إسرائيلية قديمة تفضل أن تبقي الموقف من الدولة الفلسطينية محاطا بالغموض، سارع إلى التشكيك في هذه التصريحات من دون أن ينفيها ولا أن يؤكدها، واكتفى بالقول إن الاقتباسات المشار لها أعلاه غير دقيقة.

إذن الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية، انتقل من الخلاف بين من هو مع الدولة ومن هو ضدها، إلى من يواصل رفضها رفضا حازما كما يفعل بينيت وزميلته أييلت شاكيد، وبين من يقبل فكرتها نظريا مع استبعاد إمكانية تحقيقها في المدى المنظور. نذكر أن شاكيد أعلنت من أبو ظبي خلال زيارتها لدولة الإمارات مطلع تشرين الأول الجاري أن الحكومة الإسرائيلية برئاسة بينيت، أو لبيد حين يتولى السلطة، لن تناقش موضوع إقامة الدولة الفلسطينية، وأكدت أن أطراف الحكومة اتفقت على عدم الخوض في قضايا يمكن لها أن تتسبب في حدوث انشقاق داخلي بما في ذلك موضوعات الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي.

ترجمة لـ«الانتصارات في الحروب»!

ترتبط تحولات الموقف الإسرائيلي من الدولة الفلسطينية بمساعي إسرائيل الحثيثة لتصفية القضية الفلسطينية سياسيا وأخلاقيا، عبر جملة من اتجاهات العمل التي رصدها تقرير مدار الاستراتيجي السادس عشر الصادر في العام ٢٠٢٠ وهو من إعداد مهند مصطفى، عن المشهد السياسي الإسرائيلي في العام ٢٠١٩. ويفرد التقرير مساحة واسعة لعرض «صفقة القرن» وظروف طرحها الدولية والإقليمية والمحلية، باعتبارها محصلة لانتصار إسرائيل في حروبها مع العرب والفلسطينيين، ومحاولة فرض إقرار الفلسطينيين بهزيمتهم بكل ما يستدعيه ذلك من تبعات سياسية أبرزها قبول السردية الإسرائيلية عن الحق التاريخي التوراتي لليهود في فلسطين، ونفي السردية الفلسطينية التي تبنتها الحركة الوطنية الفلسطينية ودعمتها أوساط دولية واسعة باعتبارها حركة تحرر وطني. ويلحظ التقرير أن إسرائيل تركز جهودها لتعزيز الاستيطان، وتضغط على السلطة لتقزيم دورها واختزاله في ثلاث مسائل رئيسة هي التنسيق الأمني والتعاون الاقتصادي وتقديم الخدمات المدنية للسكان، كما تسعى إسرائيل للوصول إلى تسوية بعيدة المدى مع قطاع غزة بما يضمن الهدوء وفصل القطاع عن الضفة وإدامة الانقسام. وفي حال إقرار الفلسطينيين بهزيمتهم، وقبولهم بما تعرضه عليهم «صفقة القرن» من أجزاء مقطعة الأوصال من الأراضي الفلسطينية المحتلة، يمكن لإسرائيل أن تعترف بدولة فلسطينية على هذه الأجزاء إذا ما منحت ضمانات بأن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح، وتوفرت التدابير الأمنية اللازمة لإسرائيل، وإذا ما اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة الشعب اليهودي، وبعد كل هذه الشروط العسيرة يبقى الاعتراف الإسرائيلي بالدولة الفلسطينية هذه مرهونا بجملة من الشروط ضمن تسوية سلمية مستقبلية.

وليس ثمة أي مؤشر حتى الآن على أن حكومة بينيت- لبيد سوف تحيد عن الخطوط الرئيسة لما تضمنته صفقة القرن، أو سياسات حكومات نتنياهو المتعاقبة تجاه الموضوع الفلسطيني، طالما أن القواسم المشتركة بين الحكومتين تتصل بالقضايا الجوهرية، وأهمها مواصلة الاستيطان والتنفيذ العملي لخطة الضم من دون الإعلان الصاخب عنها، وإدامة الانقسام الفلسطيني مع العمل على الأرض للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة.

مع الدولة.. لكنها بعيدة جداً!

ولا يبدو أن الخلاف حول الدولة الفلسطينية يمكن له أن يعكّر صفو العلاقات مع الولايات المتحدة أو مع الدول الرئيسة في الاتحاد الأوروبي، فقد كرر الرئيس الأميركي جو بايدن موقفه بأن الحل الوحيد للنزاع الإسرائيلي- الفلسطيني هو في قيام دولة فلسطينية تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل، وقال خلال مؤتمر صحافي مع الرئيس الكوري الجنوبي بعيد التوصل إلى اتفاق وقف النار بين إسرائيل وفصائل المقاومة في غزة في شهر أيار الماضي « لا تغيير في التزامي بأمن إسرائيل. نقطة. لا تغيير على الإطلاق»، و«التغيير هو أننا ما زلنا بحاجة إلى حل الدولتين. هذا هو الحل الوحيد، الحل الوحيد».

اليمين الإسرائيلي وقد ورث وانقلب على الإرث: الصورة لبينيت مشاركاً في ١٨ الجاري بإحياء الذكرى ٢٦ لاغتيال رابين. (إب.أ)

وأعاد بايدن التأكيد على هذا الموقف خلال خطابه من على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أيلول الماضي حيث قال «لا أزال أؤمن بأن مبدأ تعايش الدولتين أفضل سبيل لتأمين مستقبل إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية تعيش في سلام إلى جانب دولة فلسطينية ديمقراطية قابلة للحياة وذات سيادة»، وفي هذا الخطاب تحديدا وفّر بايدن الغطاء لمن يكتفون بالتأييد اللفظي لهذا الحل من دون أن يتكلفوا عناء القيام بأية خطوة عملية لمنع إسرائيل من تدمير حل الدولتين، حيث قال بايدن في الخطاب إياه «نحن حاليا بعيدون جدا عن هذا الهدف لكن علينا ألا نسمح أبدا برفض إمكانية التقدم».

والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل وخلال زيارتها الوداعية لإسرائيل، قالت إن ثمة خلافات بينها وبين الحكومة الإسرائيلية تجاه الموضوع الفلسطيني، وإنها ما زالت تؤيد حل الدولتين «ليتمكن الفلسطينيون من العيش في بلادهم بأمان»، وأردفت أن سياسة الاستيطان تضع مصاعب أمام الحل، لكن كل هذه الملاحظات بدت هامشية ولا أثر لها في ضوء إفراطها في امتداح إسرائيل التي تمثل بحسب رأيها «منارة وسط بحر هائج»، كما وأنها المكان الوحيد في الشرق الأوسط الذي تتوفر فيه الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية التعبير.

ولا توجد في الاتفاقيات الثنائية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولا في المرجعيات المعتمدة رسميا لعملية السلام، أية إشارة مباشرة أو صريحة لموضوع الدولة الفلسطينية، فالموضوع ظل غامضا ومفتوحا للتأويلات، وأجّل البت فيها لمفاوضات الحل النهائي التي كان يفترض أن تبدأ في السنة الثالثة لتطبيق الاتفاقية الانتقالية (أي في العام ١٩٩٧ وهي بدأت فعليا في العام ٢٠٠٠ ولكنها تفجرت وقادت إلى اندلاع الانتفاضة الثانية)، لكي تبحث في قضايا الأمن والحدود والمستوطنات واللاجئين والمياه والمصير النهائي والعلاقات الدولية والإقليمية.

وعلى الرغم من غياب فكرة الدولة عن الاتفاقيات ومرجعياتها وأهدافها المعلنة، فقد حضرت فكرة الدولة الفلسطينية ضمن حل الدولتين في عدد لا يحصى من المبادرات والتصريحات والمواقف الدولية، بما في ذلك حضورها العلني في مفاوضات كامب ديفيد بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث قدم الرئيس الأميركي بيل كلينتون مقترحات ملموسة لحدود الدولة الفلسطينية ومساحتها وعاصمتها، وبين الأفكار التي جرى تداولها لحل قضية اللاجئين، طرحت فكرة عودة قسم من اللاجئين لحدود الدولة الفلسطينية، لكن انفجار المفاوضات وفشلها وتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية بعد ذلك، جرف معه كل الأفكار والاقتراحات التي قيلت بشأن الدولة الفلسطينية.

رؤية شارون ونتنياهو للدولة

كان رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون يروّج لفكرة الدولة الفلسطينية في الأردن، وهو قال في مقابلة مع مجلة تايم الأميركية في ١٩٨١/١٠/٥ «أعتقد أن الخطوة الأولى باتجاه الحل هي إقامة دولة فلسطينية على هذا الجزء من فلسطين الذي أصبح اليوم الأردن والتي تم فصلها سنة ١٩٢٢ عن الأرض التي كان مقدرا لها أن تصبح إسرائيل.» لكن شارون غيّر مواقفه بمجرد وصوله إلى سدة الحكم، وقدّم صيغة جديدة للحل خلال خطاب له أمام الأمم المتحدة في أيلول ٢٠٠٥، بعد وقت قصير من انسحاب إسرائيل وإخلاء مستوطناتها من قطاع غزة. وقال شارون في خطابه إن من حق الفلسطينيين أن يعيشوا بحرية، ويتمتعوا بسيادة وطنية على دولة تخصهم، لكنه أكد في الوقت نفسه على أن القدس ستبقى العاصمة الأبدية لإسرائيل، وأن الاستيطان ليس عقبة أمام السلام، وفسر شارون لاحقا اقتراحه لهذه الدولة بأنها «أصغر مما يطالب به الفلسطينيون» قائلا إن انسحابا إسرائيليا بنسبة ٤٢٪ من أراضي الضفة الغربية يمكن قبوله، واشترط أن تكون هذه الدولة منزوعة السلاح، مع احتفاظ إسرائيل بالسيطرة على الحدود الخارجية وحقها في استخدام أجواء هذه الدولة الفلسطينية للطيران.

واشتمل خطاب بنيامين نتنياهو الذي ألقاه في جامعة بار إيلان في ٢٠٠٩/٦/١٤ على دولة فلسطينية، وجاء فيه أنه «إذا اعترف الفلسطينيون بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، فإننا سنكون مستعدين ضمن تسوية سلمية مستقبلية للتوصل إلى حل يقوم على وجود دولة فلسطينية منزوعة السلاح إلى جانب الدولة اليهودية». واتفقت آراء معظم المحللين والسياسيين على أن خطاب نتنياهو هذا كان مجرد كلمات في الهواء لتخفيف الضغط الدولي عن إسرائيل، أو «كلمات جوفاء» كما نقل عكيفا إلدار في مقال له في «هآرتس» عن بيني بيغن. ونتنياهو نفسه لم يتمسك بهذا الخطاب ولم يكرر ما ورد فيه، بل إنه أعلن في آذار ٢٠١٥، وعلى أبواب الحملة الانتخابية لذلك العام، تنصّله الكامل من ذلك الخطاب، واصفا إياه بأنه «لم يعد ذا صلة».

دولة أبارتهايد

وهكذا تعامل جميع قادة إسرائيل مع فكرة الدولة الفلسطينية، إما بتجاهلها أو رفضها تماما، أو تقديمها بصورة ممسوخة بحيث يتعذر على أي مسؤول فلسطيني جدّي قبولها.

ويقول الكاتب جدعون ليفي في مقال له في «هآرتس» (٢٠٢١/٩/١٩) إنه لم يكن هناك أي رئيس حكومة يعتزم تطبيق حل الدولتين الذي يجري ترديده، لكن الكاتب ديمتري شومسكي يرد عليه في نفس الصحيفة بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٤ بأن رئيس حكومة واحدا وحيدا هو إيهود أولمرت اقترب أكثر من أي رئيس حكومة آخر من هذا الحل، وذلك خلال المفاوضات التي جرت في إطار عملية أنابوليس، بحيث يكون مسار الجدار الفاصل هو الأساس للحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية. لكن تورط أولمرت في قضايا الفساد قوّض مكانته السياسية وأضعف شرعية أية قرارات يمكن لرئيس حكومة متهم بالفساد أن يتخذها. وبحسب ليفي وشومسكي وكثيرين غيرهم، فإن تنصل إسرائيل من حل الدولتين يخلي الساحة لحل وحيد، حيث «الاستراتيجية الدقيقة والمحكمة» لرئيس الحكومة الحالي نفتالي بينيت الذي يبني بهدوء وبالتدريج دولة الأبارتهايد بين النهر والبحر.

معهد إسرائيلي: الرقابة على الأرشيفات تُستخدم لتكريس الرواية الرسمية المشوّهة حول أسس الصراع!

كتب هشام نفاع:

حتى الآن، تقوم هيئة حكومية إسرائيلية مؤلفة من وزراء بدور يمكن وصفه بالرقيب الأعلى، وهي صاحبة القرار الأخير في تقرير مصير ملفات ووثائق أرشيفية، انتهت مدة التكتّم عليها وفقاً للقانون. ويقول تقرير جديد لمعهد «عكيفوت»، الذي ينشط ضد فرض «السريّة» على وثائق ومعلومات أرشيفية حان وقت كشفها، إنه تم تفويض لجنة وزارية خاصة، برئاسة وزير العدل، للمصادقة على قرارات أرشيف الدولة الرسمي بمنع الكشف عن المواد الأرشيفية التي انقضت «فترة تقييدها»، والتبرير: أسباب تتعلق بالأمن القومي أو العلاقات الخارجية.

ويلاحظ تقرير جديد للمعهد، عنونه بـ «الأمور غير لطيفة» نسبة الى مقولة مسؤول سابق للأرشيف الرسمي الإسرائيلي في وصفه لما تضمنه عدد من الوثائق من تفاصيل خطيرة، أنه على الرغم من أن اللجنة بدأت عملها في أوائل الثمانينيات، إلا أن نطاق نشاطها محدود، وحتى يومنا هذا تم إغلاق القليل من الملفات والوثائق بموافقتها. ولكن المهم هو نوعية تلك الوثائق والمواد التي تواصل حجبها، والتي وصفها المعهد كـ «مواد أساسية لفهم تاريخ دولة إسرائيل، ولا سيما الأحداث والسياسات المهمة لفهم جذور وتطور الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني».

فقد أظهرت نتائج التقرير، وهو عبارة عن دراسة تاريخية جادّة، أن معظم نشاط تلك اللجنة الوزارية يتمحور في منع الكشف عن المواد الأرشيفية المتعلقة بالنكبة؛ أي الأحداث وجرائم الحرب التي ارتكبت خلال حرب ١٩٤٨، وذلك بذريعة «الخوف من الإضرار بالأمن والعلاقات الخارجية» للدولة. هذه المواد محتجزة، خصوصاً، في أرشيف الدولة وأرشيف الجيش الإسرائيلي، ويفصل التقرير سلسلة من وثائق ظلت مخفية وسرية عن الجمهور لعقود. وهو يؤكد أن جذور سياسة الإخفاء والسرية تكشف وتوضح أن ما يقف خلفها هي اعتبارات سياسية وشكلية، لا تستند إلى أسباب مادية وقانونية لذلك.

يذكّر معهد «عكيفوت» في تقريره الراهن بورقة معلومات كان قد أصدرها في أيلول ٢٠١٧ ومما جاء فيها أن القسم الأكبر من مواد الأرشيفات الإسرائيلية محجوب عن الجمهور. وعلى الرغم من أن قانون الأرشيفات يحدد مبدأ مفاده أن «كل شخص مخول بالاطلاع على المادة الأرشيفية المودعة في أرشيف الدولة»، لكن المعطيات تظهر أن الجمهور يُمنع من حق الوصول إلى الغالبية الساحقة من مواد الأرشيفات الحكومية الكبرى، خصوصا أرشيف الدولة، أرشيف الجيش ومنظومة الأمن.

أما الممارسة الأخرى التي يتوقف عندها البحث، وهي أكثر شيوعاً وجدية في إخفاء الوثائق في الأرشيفات الحكومية، فهي التي وردت بالتفصيل في تقرير سابق للمعهد عن المعيقات والحواجز التي تحول دون وصول الجمهور إلى الأرشيفات الحكومية وهي توصف بلا أقل من استخدام ذرائع كاذبة وتحريف الحقائق بغية منع الكشف عن مواد معينة.

الأرشيفات الحكومية.. إرث من الإخفاء لاعتبارات غير لائقة

يشدد التقرير على أنه لسنوات عديدة، تضمنت المعايير التي تم بموجبها اتخاذ قرارات كشف الوثائق في أرشيفات الحكومة، (أولاً في أرشيف الجيش الإسرائيلي وأرشيف الهاغاناه، ثم لاحقا في أرشيف الدولة) أحكاماً صريحة تمنع فتحها ومراجعة المواد الأرشيفية التي قد تضر بصورة الدولة والجيش الإسرائيلي وقادته.

في العام ١٩٨٨، قُريب الوقت الذي بدأ فيه أرشيف الجيش الإسرائيلي بالكشف عن مواد للاطلاع عليها من قبل باحثين خارج مؤسسة الأمن، كتبت زهافا أوستفيلد، نائبة مدير أرشيف الجيش الإسرائيلي، وثيقة تهدف إلى تحديد الاعتبارات التي يعتمدها المسؤولون الضالعون في عملية الكشف عن مواد في أرشيف الجيش الإسرائيلي والمنظومة الأمنية. الوثيقة المعنونة بـ «تفاصيل المحاور ذات الحساسية الأمنية والسياسية والشخصية» والمختصرة بـ «وثيقة المحاور»، هي في الأساس قائمة بما تم تعريفه على أنه «عدد من المحاور الحساسة حتى اليوم»، ويقصد بها عدم فتحها للاطلاع العام.

عُرّف أحد «المحاور» بكونه «مادة يمكن أن تلحق الضرر بصورة الجيش الإسرائيلي كجيش محتل بلا أسس أخلاقية»، وهذا يشمل معلومات عن» سلوك عنيف ضد مدنيين وأفعال وحشية (قتل خارج ظروف وشروط المعركة، اغتصاب، سرقة ونهب)». مثلا، وردت قضية دير ياسين تحت عنوان «القضايا التي قد تثير جدلا سياسيا عاما». أما تحت عنوان «المواد المتعلقة بالصراع العربي اليهودي التي قد تضر بأمن الدولة حتى اليوم» فقد تم سرد العديد من الأمثلة، بما في ذلك «طرد عرب»، «قرارات سياسية ضد عودة عرب إلى إسرائيل»، «تهجير بلدات وسكان»، «هدم قرى» وغيرها. هنا تم ذكر عدة قضايا، منها «ريفتين، لاهيس والخالصة».

بشأن قضية تقرير ريفتين، يشير المعهد إلى ما كان نقله مطلع العام الجاري، وهو أنه بعد مرور ٧٣ عاماً سمحت الرقابة العسكرية بالكشف عن النص الرسمي لتقرير بعنوان «تقرير ريفتين» الذي وثق جرائم قتل قامت بها عناصر منظمتي «الهاغاناه» (الدفاع) و «بلماح» (كتائب السحق) ضد عرب فلسطينيين وكذلك مهاجرين يهود، تم اختطافهم واحتجازهم. اسم التقرير منسوب إلى سياسي إسرائيلي من حزب «مبام» اسمه يعقوب ريفتين كلّفه دافيد بن غوريون حين كان رئيسا لـ«لجنة أمن المستوطنات»، في ١٠ شباط ١٩٤٨، بالتحقيق في سلسلة من الحوادث التي اشتبه فيها بقيام أفراد «هاغاناه» بارتكاب جرائم خطيرة للغاية من بينها القتل والتعذيب خلال التحقيق، إضافة الى السرقة والنهب. وبعد حوالي ثلاثة أسابيع، قدم ريفتين إلى بن غوريون تقريراً يلخص إجراءات التحقيق التي قام بها.

على الرغم من أن وجود تقرير ريفتين لم يكن سرا، وتم نشر تفاصيل منه، إذ عُرف أن توصيات المحقق شكلت عاملاً مهماً في قرار تعيين المدعي العسكري العام في الجيش وإنشاء مكتب المدعي العسكري، وورد التحقيق مرارا في أدبيات العلوم السياسية والتاريخ، وتم الاستشهاد بنتائج التحقيق في الأحداث وإيراد الاستنتاجات – على الرغم من ذلك لم ينشر التقرير نفسه بالمرة، حتى هذا العام حين أبلغت الرقابة العسكرية «عكيفوت» بأنه ليس هناك ما يمنع النشر. ويجدر التنويه أن المعهد قدم إلى الرقابة العسكرية طلباً للنشر في تشرين الثاني ٢٠١٧، أي أنه قد مرّ أكثر من ٣ سنوات على اتخاذ قرار كشف التقرير.

أما بشأن ما يُعرّف في «وثيقة المحاور» كـ: «طرد عرب: سياسة الرد على متسللين، تعليمات لإيذاء متسللين حتى في حالة وجود شكوك، تعليمات بشأن استسلام العرب»، فمما يتوفّر من معلومات، أن شموئيل لاهيس الذي كان قائد سريةّ في الكتيبة ٢٢ في لواء كرملي، اتّهمَ بقتل عشرات المدنيين في قرية الحولة اللبنانية في حادثين منفصلين، في ٣١ تشرين الأول واليوم التالي ١ تشرين الثاني ١٩٤٨. هذا الضابط أدين في محكمة عسكرية بما اقترف وحُكم عليه بالسجن سبع سنوات. ولكن بعد الاستئناف، تم تقصير عقوبته إلى عام واحد في السجن، وفي يوم الاستقلال العام ١٩٥٠، ألغى رئيس الدولة حاييم فايتسمان الحكم تماماً. وفي العام ١٩٥٥، أصدر رئيس الدولة التالي إسحاق بن تسفي عفواً كاملا عن الضابط لاهيس (رغم قرار إدانة المحكمة العسكرية، يجب التنويه). قضية مشابهة هي محاكمة ثلاثة جنود متهمين بقتل أربع نساء عربيات في تموز ١٩٤٨ بعد أن تم اعتقالهن على أراضي قرية الخالصة في الجليل الأعلى التي هُجّرت (كريات شمونه حالياً).

«وثيقة المحاور» غابت بنصّها وظلّت مهيمنة بجوهرها

حالياً، كما نُشر مع صدور التقرير، فإنه تم الإفراج عن عناوين الوثائق التالية التي عُرفت بأسمائها وهي: تقرير عن التهجير ضمن ملف وزارة الأقليات: ١٩٤٨ – ١٩٤٩ وهو معروف بعنوان «الأمور غير لطيفة» نسبة الى مقولة مسؤول الأرشيف؛ «تقرير ريفتين» عام ١٩٤٨ الذي تناول نتائج تحقيق في جرائم حرب اقترفها عناصر «الهاغاناه»؛ بحث حول اللاجئين: ١٩٦٤ كان طلب دافيد بن غوريون من باحثين إسرائيليين إعداده حول «الأسباب لهروب اللاجئين في ١٩٤٨»؛ ملف دير ياسين وهو تقرير يتضمن صورا وضعته ميليشيا «الهاغاناه» عن المذبحة التي ارتكبها عناصر ميليشيات «الإيتسل» و«الليحي» في دير ياسين في العام ١٩٤٨؛ صفحات من بروتوكولات اجتماعات الحكومة عام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ تضم معلومات عن تهجير فلسطينيين وهدم قرى عربية، وجرائم نهب، وسطو، واغتصاب وقتل اقترفها عناصر «الهاغاناه» وجنود الجيش الإسرائيلي؛ ١٠ وثائق غير معروفة المضمون من أرشيف الجيش الإسرائيلي العام ١٩٤٨؛ وتقرير باسم من أعدّه، وهو يعقوب شمشون شابيرا، في العام ١٩٤٨، والذي جاء بطلب من بن غوريون حول ما «إذا استهدف الجيش حياة سكان عرب في الجليل وجنوب البلاد خلافاً لقوانين الحرب المتعارف عليها». وكان مدير الأرشيف الرسمي قال العام ١٩٨٥ إن الوثائق فيها «أوصاف لأحداث مرعبة» بشأن التهجير الذي يتورط فيه زعماء سياسيون كبار.

يشدد البحث على أنه بالرغم من أن معايير الكشف عن المواد الأرشيفية قد تغيرت على مر السنين، وتوقف استخدام «وثيقة المحاور» من قبل أرشيف الدولة منذ سنوات عديدة، ووضع أرشيف الجيش الإسرائيلي معايير أخرى للكشف عن المواد الأرشيفية، لا تتضمن الأحكام الباطلة التي وجهته من قبل، فإن مواصلة فرض السرية على وثائق تقع تحت رحمة اللجنة الوزارية المذكورة، تبين أن الإجراء في جوهره ما زال مستخدماً لإخفاء الوثائق التي تتناول القضايا المدرجة سابقاً في «وثيقة المحاور». بكلمات أخرى، لم تعد «الوثيقة» مرجعية بنصّها، لكنها ما زالت مهيمنة بجوهرها وروحها.

خلاصة بحث «عكيفوت» هو أن السرية المستمرة لا تهدف إلى حماية مصالح الدولة خارجياً، بل داخلياً: لحماية صورة الجيش والوقوف ضد الخطاب المستند إلى الوثائق حول أسس الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. وإن الإخفاء لا يصعّب على المؤرخين فحسب، بل يوجد له تأثير حقيقي على الخطاب الأكاديمي والعام والسياسي الإسرائيلي. إنه يهدف إلى الحفاظ على رواية رسميّة معقمة ومشوهة حول أسس الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، وبالتالي يوجد له تأثير حقيقي وحاسم على أفق نهايته.

هذا الإخفاء المنهجي ينضم إلى إخفاء آخر أبسط وأكثر شيوعاً لمواد أرشيفية في إسرائيل: مسؤولون من ذوي الدرجات الوظيفية المنخفضة يقررون من تلقاء أنفسهم أو بالتشاور مع رؤسائهم عدم فتح مواد أرشيفية «حساسة» انتهت فترة تقييدها، واتخاذ القرار بشأن الإشارة إلى المادة على أنها «سرية» أو «سرية» حتى دون الخضوع لبنود قانون الأرشيفات. ويقول المعهد إن هذه هي أكثر الممارسات شيوعاً لإخفاء المواد الأرشيفية.

«عكيفوت» يقدّم ما يسميه جزءاً من الحل للوضع الحالي: يجب أن يكون مستخدمو الأرشيف - الباحثون الأكاديميون ونشطاء المجتمع المدني وصانعو الأفلام الوثائقية والصحافيون وغيرهم - على دراية بأحكام قانون الأرشيفات وأنظمة الاطلاع والمراجعة، وألا يترددوا في مناقشة إدارات الأرشيفات. لكن معظم المسؤولية تقع على عاتق الأرشيفات نفسها وخاصة على مسؤوليها: يجب أن يدركوا أن حماية المواد الأرشيفية ليست وسيلة مشروعة لمنع النقد وعرقلة النقاش التاريخي أو السياسي. يجب الحفاظ على هذه السرية فقط عندما يكون هناك خوف حقيقي من الإضرار بمصالح مهمة لحماية أمن الدولة أو علاقاتها الخارجية أو خصوصية المذكورين في الوثائق. استخدام هذه الأسس يجب أن يكون محدوداً ودقيقاً - وليس موسعاً وفضفاضاً. و«يجب عدم مواصلة التكتّم على التاريخ الإسرائيلي فقط لأن الأمور غير لطيفة»، كما يختتم المعهد بحثه.

نظام الرعاية الصحية الإسرائيلي في حالة يرثى لها، ويتزايد الضغط على الأطباء ليصبحوا عمال إنتاج مطيعين.

(الصورة أرشيفية من مستشفى «إيخيلوف»، عن «فلاش ٩٠»)

عن حال الأطباء في إسرائيل.. المشكلة غير كامنة في المناوبات فقط!

بقلم: بنيامين موزس (*)

باتت احتجاجات الأطباء في إسرائيل طقساً سنوياً تقريباً. كل احتجاج ومطالبه: تقصير ساعات العمل (مناوبات)، تغيير ظروف العمل، زيادة الأجور وما إلى ذلك. لكن جميع الاحتجاجات ذات قاسم مشترك واحد: الاستنزاف المهني.

يُعرَّف التآكل بأنه حالة من الإرهاق العقلي، والذي ينتج عن الإجهاد المستمر الناتج عن الشغل المهني. ويعاني العديدون من الإرهاق المهني في عالمنا، لكنه يشتدّ بشكل خاص بين أصحاب المهن التي تقوم على مُثُل الإيثار والتضحية الشخصية، مثل الطب. ولا يقتصر استنزاف الأطباء على إسرائيل وحدها. إنه يتفاقم في جميع أنحاء العالم الغربي، ويهدّد استقرار الأنظمة الصحية حتى في الفترات التي يتم فيها إصلاحها.

لقد وجدت دراسات استقصائية مختلفة نُشرت في السنوات الأخيرة أن ٤٠ -٥٠٪ من الأطباء يعانون من الإرهاق - في جميع مراحل حياتهم المهنية وفي جميع أنواع التخصصات. وكشفت دراسة استقصائية أجريت في إسرائيل العام ٢٠١٨ بين العاملين في الجهاز الصحي أن متوسط مؤشر التآكل بين الأطباء هو ٣,٥٧ (على مقياس من ١ إلى ٧، أي أن كل مستوى أعلى من ٣ يتطلب علاجاً عاجلاً). وفي مسح مماثل بين العاملين في القطاعين الخاص والعام غير العاملين في النظام الصحي، كان متوسط الدرجة في هذا المؤشر ٢,٢.

لظاهرة التآكل عواقب شخصية وتنظيمية بعيدة المدى. فقد ظهر أن الأطباء الذين يبلغون عن الإرهاق هم الجزء الأكثر عرضة للمعاناة من الاكتئاب الإكلينيكي، والمشاكل الزوجية، وإدمان الكحول، وتعاطي المخدرات، والميول الانتحارية. ووفقاً للتقديرات التي وُضعت في الولايات المتحدة الأميركية، تبلغ التكلفة المباشرة للأطباء المُعالجين ٤,٦ مليار دولار سنوياً - نظراً لارتفاع معدل تبدّل الوظائف والمناصب والتقلّص الكبير في ساعات العمل. وهكذا يتخلى العديد من الأطباء عن معالجة المرضى لشغل مناصب إدارية أو بحثية، وبعضهم لاكتساب مهنة أخرى.

لماذا يعاني الأطباء من هذا التناقص الكبير؟ تظهر الاستطلاعات أن الأسباب المباشرة لذلك هي العمل الشاق للغاية؛ المردود المالي الذي لا يتناسب مع حجم الجهد والمسؤولية؛ التدخلات الإدارية في عملية صنع القرار؛ دعاوى متعددة بسبب الأخطاء الطبية؛ وتراجع المكانة المهنية بين عامة الناس.

لم يكن الحال على هذا النحو دوماً. بدأ الاختراق الهائل لنتائج البحث العلمي إلى الممارسة الطبية في خمسينيات القرن الماضي، وهو ما كان يعتبر العصر الذهبي للطب العلمي. فقد تمتع الأطباء بعد ذلك بمكانة عالية، وحصلوا على أجور جيدة وأبلغوا عن رضاهم عن عملهم. في أوائل السبعينيات، أعرب أقل من ١٥٪ فقط من الأطباء في الولايات المتحدة عن أسفهم لاختيارهم المهنة. لكن خطأ ما حدث في تتمة الطرق. بحلول أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أفاد ٣٠ -٤٠٪ من الأطباء في البلاد أنه إذا أتيحت لهم الفرصة، سيختارون مهنة مختلفة، وقالت نسبة أعلى إنهم سيوصون أطفالهم باختيار مهنة مختلفة.

يمكن فهم جذر المشكلة من خلال الدراسات المهمة التي أجراها عالما النفس الأميركيان مارلين جاجانا وإدوارد ديزي. وقد حددا ثلاثة عوامل تؤثر على الدافع والرضا المهني: الاستقلالية، والشعور بالانتماء، والكفاءة. هذه العوامل، كما حاجج العالمان، مهمة بشكل خاص للمهنيين الذين يؤدون أدواراً معقدة تتطلب المرونة المعرفية والإبداع في حل المشاكل، مثل الطب.

في الأجهزة الصحية الحديثة في العالم الغربي النيوليبرالي، تضررت استقلالية الأطباء بشكل قاتل بسبب القيود الإدارية الصارمة. تم استبدال الشعور بالانتماء، الذي يقوم على التعاون بين الزملاء، بمنافسة لا حدود لها بينهم. وتم استبدال الكفاءة المهنية، التي تنعكس في السيطرة على نطاق واسع من المعرفة ومساحة من حرية التصرف، بالطاعة الصارمة للبروتوكولات.

وجد جاجانا وديزي أنه عندما تتضرر هذه العوامل، لا تؤدي المكافآت الخارجية - مثل زيادة الأجور - إلى تحسين الوضع، بل حتى قد تضعف الحافز وتزيد من الإرهاق.

العديد من الأطباء يواجهون في ممارستهم روتيناً يومياً

الحكمة العملية وفقاً لأرسطو هي القدرة على تطبيق المعرفة العامة على المواقف العينيّة، وتوجيه ما يجب فعله وما لا يجب فعله، وإظهار الطريقة الأمثل لتحقيق الأهداف «الجيدة»، وإعطاء نصائح جيدة لا تشكل جزءا من معرفة علمية، ولكنها ليست تخميناً أيضاً بل على أساس تحكيم المعايير والفهم العميقين.

في مجال الطب، يجمع العقل العملي بين المعرفة العلمية والمعرفة بالخصائص الفريدة للمريض الفردي، من أجل سد الفجوة بين ما يمكن فعله وما يجب القيام به. يتم الحصول على هذه الدّراية خلال عملية لا تنتهي من التعلم أثناء التجربة.

إن القدرة على فهم رغبات المريض وعالم خبراته ونظام الدعم الذي يحيط به تتطلب ليس فقط إتقان الطب ولكن أيضاً مناهج المؤرخ وعالم الاجتماع والفيلسوف. إن تحديد ظروف الضرر الذي يلحق برفاهية المريض الفردي ينطوي على معرفة الآليات التي تنشّط النظام البيولوجي البشري والعوامل المختلفة التي تعيق أداءه السليم. في المقابل، فإن اختيار التدابير اللائقة لتحسين حال المريض أو الحفاظ على سلامته يتطلب فحصاً نقدياً لجسم البحث السريري، وتكييف النتائج مع ظروف المريض نفسه.

الخبرة الشخصية ضرورية لتطوير العقل العملي بشكل عام وذلك الطبي بشكل خاص. لقد كتب أرسطو أنه لا يبدو أن هناك شاباً في العالم يمكن اعتباره حكيماً. والسبب هو أنه حتى التفاصيل الصغيرة تقع في مجال العقل، ولا يمكن معرفتها إلا من خلال تجربة طويلة، تشمل لقاءات مع المرضى، ومراكمة الخبرة في التكنولوجيا ومعرفة مزاياها ومحدودياتها، والتحديث المستمر للتغير المستمر في منظومة المعرفة.

إن استيعاب الإنجازات العظيمة للعلوم والتكنولوجيا واعتماد الأساليب العلمية لفحص الوسائل العلاجية الجديدة (البحث السريري الخاضع للرقابة) أعطى الطب التقليدي، كما ذكرنا، مكانته وسلطته المهيمنة في منتصف القرن العشرين. من ناحية أخرى، خلق أيضاً تعارضاً بين ممارسة الطب بناءً على الأدلة العلمية وبين الحكمة العملية الذي توجه النشاط العلاجي السريري. وقد فشل الطب في العصر الحديث في احتواء التناقض الذي تنطوي عليه عبارة «العلم الفردي».

أدى تطبيق مبدأ الموضوعية - إحدى ركائز المنهج العلمي - على الممارسة الطبية إلى تفضيل واضح لـ «البيانات الصلبة» التي تنتجها التقنيات المتقدمة وتستند إلى المعرفة البيولوجية، على «البيانات الناعمة» المتشكّلة بناءً على سردية المريض. وعليه تتم معالجة مشاكل المريض من منظور العيوب البيولوجية وسط تجاهل احتياجاته ورغباته كفرد.

بالإضافة إلى ذلك، أدى الانخفاض في أهمية الحكمة العلاجية السريرية إلى تأسيس نظام أجور يشجع على تقصير كبير في وقت مقابلة الطبيب والمريض، ويشجع أيضاً التخصصات التي تتعامل مع تطبيق التقنيات المتقدمة، مثل القسطرة والعمليات الجراحية المعقدة وما شابه. يعتمد الترويج للأدوية في المستوى الأكاديمي على المنشورات العلمية، ويشكل في كثير من الحالات الأساس لمكانتها وهيبتها العامة. وهكذا أصبحت الكفاءة العلاجية السريرية ذات أهمية ثانوية في الطريق إلى ما يعرف بالنجاح المهني.

بسبب كل هذا، يواجه العديد من الأطباء اليوم في ممارستهم روتيناً يومياً للعمل على خط الإنتاج بعد الثورة الصناعية. غالباً ما يضطر المرضى، الذين يتوقون إلى اكتساب الحكمة العملية، وللحصول على مشورة جيدة تسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة تناسب احتياجاتهم الشخصية، إلى اللجوء إلى عوامل خارج مهنة الطب بما في ذلك الحاخامات والسحرة وغيرهم من الدجالين.

المطلوب تغيير في المفاهيم الأساسية

يمكن إيراد عدد لا يحصى من الحالات التي يتم فيها الكشف عن فجوات عميقة بين الاقتران الصارم للمرض بالعلاج المتقدم والمبتكر وبين فهم عالم المريض. سأقدم مثالاً واحداً يصف ذلك: منذ حوالي ١٠ سنوات، ذهبت (ن)، البالغة من العمر الآن ٨٣ عاماً، وهي نشطة ومستقلة، لأول مرة إلى الطبيب بسبب آلام في الصدر، والتي تظهر عند القيام بجهد طفيف وتهدأ عند الراحة (الذبحة الصدرية). وخلال القسطرة وُجد أن هناك تضيقاً خطيراً في الشرايين التاجية التي تنقل الدم إلى عضلة القلب. خضعت (ن) لعملية جراحية، وعادت إلى أدائها الكامل، ولكن بعد عام عادت الذبحة الصدرية، ووجدت القسطرة أن أحد الأوعية التاجية كان مسدوداً مرة أخرى. فتحت القسطرة الوعاء وزرعت دعامة لمنع المزيد من الانسداد. هذا لم يساعد. وبعد ثلاث عمليات قسطرة أخرى ومعالجة دوائية معقدة، تمت إحالة (ن) إلى طبيب قلب متخصص في علاج الذبحة الصدرية المتكررة المقاومة لأساليب العلاج المعتادة.

كان الاجتماع بين (ن) والطبيب قصيراً. لقد قرأ التقارير الطبية، ونظر إلى صور القسطرة السابقة، وقال بعد ٣ دقائق طويلة: سوف أضمك إلى إجراء قمت بتطويره مع آخرين منذ حوالي ١٠ سنوات. ومن دون منحها الوقت للسؤال أو الاكتشاف أو الاعتراض، اتصل الطبيب المتخصص بـ السكرتيرة وأبلغها أن تسجل «ن» في الموعد الشاغر التالي.

على الرغم من احتجاجات عائلتها وأصدقائها، الذين رأوا في طبيب القلب الذي عادته، أكبر الخبراء وصاحب آخر حكم، ذهبت (ن) لاستشارة طبيب عائلتها. والمثير للدهشة أن الطبيب - الذي رافقها على مدار الثلاثين عاماً الماضية - طلب منها وصف جدول أعمالها اليومي. أخبرته بأنها تقرأ كثيراً وتشاهد التلفاز وتطبخ قليلاً. بعد الظهر تذهب في جولة مشياً على الأقدام وتصل إلى المقهى المجاور لمنزلها، على مسافة حوالي ٥٠٠ متر، وتلتقي أحياناً بأصدقائها وتعود إلى المنزل على نفس الطريق. أحياناً تسافر أيضاً إلى الأحفاد أو إلى المسرح أو إلى حفلة موسيقية.

متى تظهر الآلام؟ ألحّ عليها الطبيب المخضرم. قالت «ن»: «في الطريق إلى المقهى، يجب أن أتوقف وأجلس على مقعد ثلاث مرات. أحياناً بسبب ألم في الصدر، ولكن أحياناً بسبب ألم في ساقيّ. كما أنني أعاني من ضيق الشرايين في عروق ساقيّ. وبعد دقيقة أو دقيقتين، يمر الألم وأستمر في طريقي. ومؤخراً، قمت بما يشبه العلاج الوقائي، وصرت أرتاح حتى قبل ظهور الألم». قال لها الطبيب: «هذا الإجراء مبتكر وواعد بالفعل. طبيب القلب الذي كنتِ معه هو بالفعل الخبير الأول في البلاد في هذا المجال. ولكن الفائدة القصوى التي ستحققينها لنفسك، بافتراض أن الإجراء ناجح تماماً، ستكون أنه في الطريق إلى المقهى، سيتعين عليك التوقف مرة واحدة بدلاً من ثلاثة - بالنسبة للمخاطر فمن تقارير عن ٥٠ مريضاً من أحد المراكز الطبية الرائدة كانت هناك حالة موت واحدة وحالة واحدة لانسداد في عضلة القلب بعد العلاج».

في اليوم التالي، اتصلت (ن) بمكتب طبيب القلب وألغت الموعد، برغم الاحتجاجات الشديدة من زوجها وابنها. «هناك الكثير من المقاعد حولنا، وجدولي الزمني ضيّق للغاية»، طمأنت جميع القلقين على سلامتها.

إن الطب بدون حكمة عملية يزيد من الإحساس بالفجوة بين التوقعات والواقع، ومعه الشعور بالإحباط بين الأطباء. المجتمع المهني المحبط يفقد ثقة الجمهور. وفقدان الثقة يزيد من الإحباط وهكذا دواليك. من ناحية أخرى، فإن نظام الرعاية الصحية في حالة يرثى لها، ويتزايد الضغط على الأطباء ليصبحوا عمال إنتاج مطيعين.

إذا كانت مهنة الطب - كما يريد الجمهور ومن حقه - تريد البقاء على قيد الحياة، فيجب على المجتمع الطبي إعادة الحكمة العملية السريرية إلى مركز نشاط الطبيب. للقيام بذلك، يجب على المرء تغيير المفاهيم الأساسية، والانتقال من الطب الذي يطبق الأدلة العلمية باستخدام البروتوكولات القياسية إلى «العلم الفردي» - ذلك الذي يجمع بين المعرفة العلمية وبين البحث الفريد للمريض العيني. وللقيام بذلك لا يكفي تقصير المناوبات. بل هناك أيضاً حاجة إلى تغيير عميق في التعليم الطبي وبرامج التدريب وطرق دفع أجور ومكافأة الأطباء وترقيتهم.

(*) كاتب المقال بنيامين موزس طبيب متخصص في الطب الباطني وعلم الأوبئة السريرية. ترجمة خاصة عن الإنترنت.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية